



تصريح

استكمالاً للممارسات الارهابية المبنية على القمع و الاستبداد الممنهج من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) وفرض ايدولوجيته بقوة السلاح في كردستان سوريا وفي الوقت الذي يتطلب منا جميعا تضافر الجهود نحو ترتيب البيت الكردي و توحيد خطابه السياسي من الداخل في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها شعبنا الكردي يقدم حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) على تضيق الخناق للمجلس الوطني الكردي في سوريا و احزابه من خلال اغلاق مكاتبه و مقراته و اعتقال كوادر و قياداته. ففي وقت سابق و اثناء فتح مقر الامانة العامة للمجلس الذي تم اغلاقه من قبل عناصر مسلحة تابعة لـ (pyd) داهمت دورية مدججة بالسلاح للحزب المذكور على مقر الامانة العامة في مدينة قامشلو و اعتقلت كافة اعضاء الامانة العامة و اقتادوهم الى جهة مجهولة و اغلقت مكتبها بالشمع الاحمر للمرة الثانية. و بعد اعتقال لمدة 24 ساعة و بشكل انتقائي و مدروس تم الافراج عن مجموعة من اعضاء الامانة و الابقاء على ثلاثة اعضاء منهم و ما زالوا قيد الاعتقال وهم:

- محسن طاهر

- امين حسام

- فصلة يوسف

ان المجلس الوطني الكردي، يدين و يرفض هذه السياسة الممنهجة من قبل (pyd) بحق أبناء شعبنا الكوردي، وحرسته السياسية في كردستان سوريا، و يدعوه إلى مراجعة الذات والكف عن هذه الممارسات والأعمال الارهابية، والتي تساهم في زيادة الشرخ، وتوتير الأجواء، وتؤدي بالمجتمع الكردي نحو منزلقات خطيرة و تقربه نحو حافة الهاوية.

كما يناشد المجلس الوطني الكردي القوى الكردستانية والمجتمع الدولي، وكافة المنظمات المهتمة بحرية وحقوق الإنسان، بتحمل مسؤولياتهم للضغط على (p y d) وحركة المجتمع الديمقراطي، بالإفراج الفوري عن كافة معتقلي المجلس الوطني الكردي و التراجع عن هذه الممارسات والقرارات الجائرة بحق شعبنا الكردي، وحرسته الوطنية في البلاد، وتحميلهم المسؤولية القانونية والأخلاقية الكاملة حيال ما يجري من تداعيات خطيرة، تمس بنية المجتمع و تهدد أمنه وسلامته.

قامشلو

2017\5\11

الامانة العامة

للمجلس الوطني الكوردي في سوريا

